الفصل الثاني: الإجراءات المتبعة في تطبيق القواعد الموحدة في تسوية المنازعات

أصدرت الآيكان العديد من الوثائق يأتي في مقدمتها وثيقتان:- الأولى تضمنت السياسة الموحدة لتسوية منازعات أسماء الدومين (وثيقة المبادئ -26/8/1999 تدخل حيز النفاذ في 1/12/1999) والثانية؛ تناولت قواعد إجراءات نظام التسوية (لائحة الإجراءات – 24/10/1999) ، وقد اعتمدت مؤسسة الآيكان بعض الجهات لإدارة نظام التسوية[1] (يطلق على هذه الجهات اسم موردي خدمات تسوية المنازعات المعتمدين)[2] . وبموجب هذه السياسة، يتم حل معظم أنواع النزاعات بين أسماء النطاقات والعلامات التجارية عن طريق الاتفاق بين الأطراف ، أو رفع قضايا لدى المحاكم أو التحكيم ، ويتم رفع الشكوى لدى مزودي الخدمة لحل النزاع عن طريق إجراءات إدارية عاجلة يباشر بها مالك حقوق العلامة التجارية، وذلك عن طريق تقديم شكوى لدى مزود خدمة حل نزاعات معتمد من قبل منظمة الآيكان ، ومزودو الخدمة يلتزمون باتباع قوانين سياسة حل نزاعات أسماء النطاقات بالإضافة إلى القوانين التكميلية الخاصة به التي يجب أن لا تتعارض مع القواعد الموحدة ، ويجب على المدعي أن يقوم بالتسلسل بالإجراءات الإدارية التي تم تحديدها من قبل الآيكان والجهات المعتمدة لديها ، وتخضع هذه الإجراءات لطرق ومدد زمنية محددة تم تحديدها في القواعد والسياسة التي أصدرتها منظمة الآيكان ، وعند عدم الالتزام بها قد يؤدي ذلك إلى فقدان الحق في اسم النطاق المتنازع عليه ، وهذه الإجراءات المذكورة ضمن السياسة قد يتم إلغاؤها في أي لحظة منذ البدء بها وحتى قبل صدور القرار بمدة عشرة أيام عند التقدم بأي إجراء قانوني آخر[3] ، كاللجوء إلى المحاكم أو اختيار التحكيم ، وسأقوم ببحث الجهات المخولة من قبل منظمة الآيكان وشروطها للنظر في تسوية المنازعات وذلك في المبحث الأول ، ومن ثم البحث

---

[1] احمد شرف الدين ، جهات الاختصاص القضائي بمنازعات التجارة الالكترونية ، النسر الذهبي للطباعه ، القاهره ، 2003 ،ص ص70 - 71 .

[2] بالانجليزية (Approved Dispute Resolution Service Providers) .

[3] أنظر المادة المادة 8/أ من السياسه.

في الإجراءات الإدارية عند تطبيق القواعد الموحدة لتسوية المنازعات وذلك في المبحث الثاني .

المبحث الأول: الجهات المخولة من قبل منظمة الآيكان وشروطها للنظر في تسوية المنازعات

جاءت القواعد الموحدة لتسوية المنازعات التي أصدرتها الآيكان بتحديد كيفية حل النزاعات في النطاقات الدولية مثل .

aero, .biz, .com, .coop, .info, .museum, .name .net, .org

ولا تختص بالنطاقات المحلية لكل دولة إلا في بعض الحالات الاستثنائية التي يقرر فيها المسجل المعتمد في داخل الدولة إحالة النزاع إلى مزودي خدمة تسوية المنازعات ذات النطاق الدولي ، ويقوم المسجل المعتمد من قبل منظمة الآيكان باتباع سياسة حل النزاع لأسماء النطاقات الموحدة ، بينما مزود خدمة تسوية المنازعات يقوم باتباع القواعد الخاصة بسياسة حل النزاع لأسماء النطاقات الموحدة مع بعض الإضافات من خلال القواعد الإضافية لكل مزود ، وقامت منظمة الآيكان باعتماد مزودي خدمة تسوية منازعات[4] وهم :- مركز حل نزاعات أسماء النطاق الآسيوي حيث سأبحثه في المطلب الأول ، ومنتدى التحكيم القومي وهو ما سأبحثه في المطلب الثاني ، و المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) حيث سأتعرض له في المطلب الثالث ، ومركز التحكيم لمحاكم التحكيم التشيكية للنزاعات الداخلية؛ وهو ما سأتناوله في المطلب الرابع من هذا المبحث والمركز العربي لفض النزاعات وهو ما سأتطرق اليه في المطلب الخامس من هذا المبحث.

[4] http://www.icann.org/en/help/dndr/udrp/providers . تاريخ زيارة الموقع 29/5/2013 .

المطلب الأول: المركز الآسيوي لحل منازعات أسماء النطاقات (ADNDRC) [5]

المركز الآسيوي لتسوية المنازعات هو مهمة مشتركة بين مكتب الاقتصاد الصيني الدولي و لجنة التحكيم التجارية (CIETAC)[6] ومركز تحكيم هونج كونج الدولي (HKIAC) [7]، واعتمد في 3 ديسمبر 2001 من قبل الآيكان ، وذلك من أجل تقديم أعضاء محايدين للهيئة التي ستنظر النزاع يكونون على دراية في اللغات الآسيوية ، سواء في آسيا أو في جميع أنحاء العالم ، وتم البدء في قبول المنازعات في 28 فبراير 2002، عن طريق مكاتب مراكزها في بكين وهونغ كونغ ، وقُبِل في أول شهرين من بداية عمله 20 إجراءً إدارياً كحد أقصى في الشهر الواحد، وضعت خطط لقبول أكثر من 200 عملية إدارية في الشهر ،وكان الهدف من اعتماد هذا المركز جعل تسوية المنازعات أسهل على الناس والمؤسسات من الدول الآسيوية ، ويوجد لدى المركز أربعة مكاتب معتمدة من قبله [8]وهي كالتالي:-

أولا: مكتب الاقتصاد الصيني الدولي و لجنة التحكيم التجارية (CIETAC)

الذي كان معروفا سابقاً باسم (لجنة التحكيم التجارية الأجنبية) أنشئ في ابريل 1956 تحت مسمى (مجلس الصين) ، وكان يهدف إلى ترويج التجارة الدولية ، من أجل تطوير الاقتصاد والعلاقات التجارية مع البلدان الأجنبية بعد اعتماد دولة الصين لسياسة "الإصلاح والانفتاح" " reform and opening-up" policy ، وسُمّي عدة مسميات مثل (لجنة التحكيم التجاري)، ومنذ عام 2000 أصبح معروفاً باسم (محكمة الصين للتحكيم التجاري الدولي) ويقوم بشكل مستقل ومحايد بحل النزاعات الاقتصادية والتجارية عن طريق التحكيم ، ويقع مقره الرئيسي في بكين، ويوجد لديه العديد من المقرات في الصين ، ومع

[5] وهي اختصار لـ Asian Domain Name Dispute Resolution Centre للمزيد من المعلومات انظر الموقع التالي:- www.adndrc.org .
[6] وهي اختصار لـ China International Economic and Trade Arbitration Commission .
[7] اختصار لـ Hong Kong International Arbitration Centre .
[8] https://www.adndrc.org/index.html . تاريخ زيارة الموقع 29/5/2013 .

التزايد المستمر لعمله وبسبب الاحتياجات المستمرة لتنمية أعمال التحكيم ، تم إنشاء 26 مكتباً آخر غير المكاتب السابقة في مختلف المناطق وقطاعات الأعمال من أجل تزويد الأطراف بفوائد ونصائح التحكيم السريع والمريح ، وقام بإدخال خدمات تسوية المنازعات في عدة قطاعات تجارية محددة مثل الحبوب والبناء والتجارة والمعاملات المالية والجلود والصوف، وما يهمنا هو تسوية منازعات التجارة الالكترونية على الانترنت ، وكذلك قامت بتقديم قواعد التحكيم في الانترنت منذ عام 2009 ، والإجراءات العامة وذلك حسب نوع النزاع وحجم المبلغ المالي المتنازع عليه ، وقام بوضع ملخص أو الإجراء المستعجل لقواعد التحكيم في الانترنت وذلك من أجل حل المنازعات الاقتصادية بين الأطراف على الانترنت بسرعة أكبر، وخلال الخمسين عاماً الماضية قام بتقديم مساهمات بارزة لقانون التحكيم الصيني ، وتطوير أعمال التحكيم في الصين والحفاظ على العلاقات الإيجابية والتعاون مع جميع مؤسسات التحكيم في العالم ، واستطاع أن يكسب السمعة الطيبة في الداخل والخارج كمؤسسة تحكيم مستقلة ومحايدة وفعالة بحل النزاعات وربح العديد من الجوائز الدولية، واعتمد في أكثر من 140 بلد في العالم ، وقام بحل ما يقارب من 20 ألف قضية تحكيم لأطراف من أكثر من 70 دولة حول العالم ، فيما عولجت 1300 حالة سنوياً يكون أطرافها من أكثر من 50 دولة حول العالم ، وتستغرق جلسات الاستماع الشفوية من يوم إلى ثلاثة أيام ، وجميع إجراءات التحكيم في غضون ستة أشهر بعد تشكيل هيئة التحكيم ، وهذه الأوقات التي يستغرقها في حل القضايا الدولية منحه العديد من الجوائز لأن الوقت الذي يحتاجه قصير بالمقارنة مع مؤسسات التحكيم الدولية الأخرى، ففي عام 2000 تم إنشاء خدمة تسوية منازعات أسماء النطاقات الدولية ، وفي عام 2009 جاءت قواعد التحكيم عبر الانترنت لتسهيل حل النزاعات على الانترنت من خلال توفير الخبراء والأكفياء لحل المنازعات بشكل سريع وعادل، ويوجد لديهم فريق

تحكيم مكون تقريباً من 1000 محكم محترف ، وجميعهم من الخبراء المشهورين والمعروفين في التحكيم أو في مهنة معينة ذات الصلة .[9]

ثانياً: مركز هونج كونج للتحكيم الدولي (HKIAC)

تأسس في عام 1985 من أجل مساعدة الأطراف المتنازعة بحل قضاياهم عن طريق التحكيم والوسائل الأخرى لتسوية المنازعات ، وهو مركز متخصص باللغات الآسيوية فقط ، ويحتل المركز الثاني بعد (CIETAC) في حجم القضايا الذي يقوم بحلها ، وقام بتوقيع 18 اتفاقية تعاون مع المؤسسات الأخرى من أجل المنازعات الدولية مثل محكمة التحكيم الدولية[10] وغرفة التجارية الدولية[11] ورابطة التحكيم الأمريكية[12] وغيرهم، وهو مختص في جميع مجالات الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات ، ويقوم بحل المنازعات في بعض أسماء النطاقات الدولية .org , .com , .net وكذلك النطاقات المحلية لبعض البلدان وهي (.hk, .cn, and .ph) وهو الجهة الوحيده المخولة بحل المنازعات التي تتعلق بالنطاق .hk ،وتم اختياره لحل المنازعات كاختيار إلزامي ونهائي وملزم بالنسبة الأطراف الذي يكون موضوع النزاع متعلقاً بالنطاق .hk ، واعتمد لحل المنازعات المتعلقة بالنطاقات .ph و .cn ولكنه ليس الوحيد والإلزامي لحل هذه النزاعات ، ويوجد لدى المركز العديد من المحكمين المعتمدين والموجودين في جميع أرجاء العالم [13]، قد حلّ ما يقارب 1083 نزاعاً متعلقاً بأسماء النطاقات ومنها 457 من خلال القواعد الموحدة لتسوية منازعات أسماء النطاقات وذلك منذ عام 2001 حتى عام 2013 ، وهو أول مركز لحل المنازعات في الشرق الأوسط ، ومختص بحل المنازعات المعقدة التي تنطوي على أطراف من جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك

[9] www.cietac.org . تاريخ زيارة الموقع 29/5/2013 .

[10] بالانجليزية (International Court of Arbitration) .

[11] بالانجليزية International Chamber of Commerce واختصاراً (ICC) .

[12] بالانجليزية American Arbitration Association واختصاراً (AAA) .

[13] يمكن الاطلاع على أسمائهم وعنوانيهم وسيرتهم الذاتيه من خلال الرابط www.hkiac.org/index.php/en/domain-name-dispute-resolution-a-odr/panelists-section تاريخ زيارة الموقع 29/5/2013 .

أمريكا والصين ، وكان اختيار المكان في هونج كونج لأن هذا البلد يحتوي على موطن لعدد غير عادي من المهنيين العالميين المختصين في مختلف الصناعات الرئيسية ، وكذلك بسبب وجود محامين ومحكمين أجانب ذوي الخبرة، إضافة لما ذكر، فإن هونج كونج تتواجد فيها الثروات والخبرات الخاصة بالصناعة والقانون ، ويقع ضمن نطاق قريب لجميع دول العالم، ويمكن الوصول إليه بسهوله من جميع المدن في جميع أنحاء العالم ، فمن خلال ذلك يعتبر المكان المثالي لحل النزاعات الذي تشترك فيه أطراف أجنبية [14]، ونلاحظ أن النزاعات المتعلقة بأسماء النطاقات المحلية والتي يكون فيها هو المركز المختص بحلها ، يتم تطبيق القوانين الداخلية للدول التي يتبع النطاق لها ، بالإضافه إلى القانون الإجرائي الخاص بالمركز نفسه ، وأما النزاعات التي تتعلق بالنطاقات الدولية فيتم تطبيق القواعد الموحدة لتسوية منازعات أسماء النطاقات ، والتي قامت الآيكان بإصدارها .

ثالثاً: لجنة قرارات منازعات أسماء النطاقات الكورية (KIDRC)[15]

تأسّس في عام 2002 ،وهدفه الرئيسي حل المنازعات المتعلقة بأسماء النطاقات ، وهو المزود الوحيد لحل النزاعات المتعلقة بالنطاقات .kr و .한국 ، ويعدّ المكتب الثالث من مكاتب المركز الآسيوي لحل منازعات أسماء النطاقات ، حيث قام بمعالجة 279 حالة خلال الفترة ما بين عام 2002 إلى عام 2008 .[16]

رابعاً: مركز تحكيم كوالالمبور الإقليمي (KLRCA)[17]

---

14 للمزيد من المعلومات عن المركز أنظر www.hkiac.org . تاريخ زيارة الموقع 29/5/2013 .
15 اختصار لـ Korean Internet Address Dispute Resolution Committee .
16 https://www.adndrc.org/index.html . تاريخ زيارة الموقع 29/5/2013 .
17 إختصار لـ Kuala Lumpur Regional Centre for Arbitration .

تأسس في عام 1978 وهو مؤسسة تحكيم دولية غير حكومية لا تهدف إلى تحقيق الربح ويموّل من قبل حكومة ماليزيا ، وتم منحه بعض الامتيازات والحصانات لأغراض تنفيذ مهامه كمنظمة دولية ،وكان له العديد من الوظائف منها :-

1- النهوض بالتحكيم التجاري الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.
2- التنسيق ومساعدة مؤسسات التحكيم الموجودة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.
3- المساعدة في إنفاذ قرارات التحكيم.
4- تقديم التحكيم تحت رعايته .
5- للاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في الاتفاق مع "المركز الدولي" لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) [18].
6- توفير خيارات بديلة لتسوية المنازعات مثل التوفيق/الوساطة بموجب "قواعده الخاصة بالتوفيق".
7- إدارة المنازعات المتعلقة بأسماء المجال my. الدولية والمحلية من خلال القواعد الموحدة لتسوية المنازعات والسياسة والقواعد التكميلية.
8- إدارة المنازعات المتعلقة بالنطاقات الدولية .
9- تعيين المحكمين بناء على طلب الأطراف ، بموجب قواعد قانون التحكيم الماليزية، وقانون KLRCA للتحكيم.

ويتوافر لدى المركز أكثر من 700 محكم دولي من ذوي الخبرة في مجال التحكيم الدولي ، وبالإضافه إلى عمله في مجال التحكيم يقوم المركز بالعديد من الوظائف الأخرى كالترجمة وخدمات التموين الغذائي وعمل دورات تدريبية للمحكمين والوسطاء والموفقين، وكذلك تنظيم مؤتمرات وورشات عمل لأعمال التحكيم التجاري الدولي كجزء من التطوير المهني المستمر لأعمالهم ، ويتوافر لدى المركز مكتبة يوجد بداخلها أكثر من 450 كتاب بالإضافه إلى التقارير القانونية ومجلات التحكيم ، ويوجد داخل المركز مكتب يطلق عليه (مكتب الموارد) ويتم

[18] اختصار لـ International Centre for Settlement of Investment Disputes .

من خلاله الحصول على أحدث الأحكام القانونية وكذلك الخاصة بقضايا التحكيم ، ويتوقع أن يصبح مكتب الموارد مركز تحكيم دولي في المستقبل ، ويقوم بتوفير منشورات لهيئات التحكيم الدولية مثل لجنة القانون التجاري الدولي وغرفة التجارة الدولية ، ويتوافر لديه حالياً مجموعة من القرارات التحكمية في غرفة التجارة الدولية من عام 1974 إلى عام 2007.

والجدير بالذكرأن المركز يوفر التحكيم وفقاً للشريعة الإسلامية من أجل المعاملات التجارية الدولية الإسلامية ، فيكون المركز مختصاً بتسوية المنازعات في العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل البناء والبحرية والنفط والغاز.[19]

<u>المطلب الثاني: منتدى التحكيم القومي (National Arbitration Forum)</u>

في عام 1986 قامت مجموعه صغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية من الخبراء القانونين والقضاة والوسطاء الذين يعرفون بإجراءات المحاكم والتكنولوجيا والأمور الفنية الأخرى بإنشاء وسيلة بديلة لتسوية المنازعات التي تقوم بالتخفيف عن المحاكم ، اعتمد من قبل منظمة الآيكان في عام 1999 ، ويتم اختيار أعضاء الفريق من ذوي الخبرة العالية ويوجد لديه أكثر من 1600 عضو من القضاة السابقين والمحامين المخضرمين ، ويقوم المنتدى بتسوية المنازعات بطرق أسرع وأقل تكلفة وأكثر تفوقاً من القضاء ، ويكفل المركز بتلقي الأطراف نفس النتائج التي يتلقونها بالمحكمة، ويتوافر لدى المركز طاقم من الموظفون لتزويد الأشخاص بالمعلومات والإجابة عن الأسئلة والاستفسارات حول التحكيم والوساطة وأية وسائل بديلة لحل المنازعات ، ويكون الموظفين من ذوي العلم والدراية بالعمليات والإجراءات في الاستجابة للمتطلبات الالكترونية والإيداعات وعمليات

---

[19] http://www.klrca.org.my/ . تاريخ زيارة الموقع 30/5/2013 .

اختيار الوسيط أو المحكم ، وكذلك الاستماع إلى الإجراءات والمواضيع الأخرى ذات الصلة .

وقام المنتدى بحل أكثر من 17000 نزاع متعلق بأسماء النطاقات والعلامات التجارية في جميع أنحاء العالم ، وبما أن المركز يعتبر نفسه هيئة مستقلة ومحايدة لخدمة تسوية المنازعات فهو لا يقوم بتقديم أي استشارة قانونية لأي من الطرفين بشأن الشكوى الخاصة بهم ، ولكن يقوم المنتدى بتوضيح القواعد والإجراءات دون تقديم أي اقتراحات أو توصيات وذلك خوفاً من المساس بنزاهة ومصداقية المركز ، وقام المنتدى بإصدار إرشادات تلخص الإجراءات المتبعة في القواعد الموحدة لمنظمة الآيكان والسياسة والقواعد الاضافية ، وهي تتكون من عشرين مادة يتم تعريف المشتكي على المعلومات التي يجب أن يذكرها؛ مثل اسمه واسم المدعى عليه وعناوينهم وطرق الاتصال بهم، ويتم التأكد من توافر الشروط الموجودة في الشكوى من وجود سوء النية والمصلحة غير المشروعة أو التضليل إلامَ يستند المدعي في شكواه وطريقة تحديد أعضاء الهيئة من شخص أو ثلاثة أعضاء ، إلامَ سيصدر القرار من خلال الأمر بنقل اسم النطاق إلى المدعي أو إلغاء اسم النطاق وجعله متاحا للجميع مرة أخرى ، وجميع الأمور الأخرى الموجودة في القواعد والسياسة؛ مثل إنهاء إجراءات التحكيم وغيرها ، بصوره مبسطة وسهلة ويسيرة.[20]

ويتوافر لدى الموقع الالكتروني التابع للمنتدى قاعدة بيانات مختصة بأسماء المحكمين المعتمدين لديها وعناوينهم واللغات التي يتقنوها؛ مثل اللغة اليابانية والكورية والفرنسية الفيتنامية والصينية والإنكليزية والفنلندية والسويدية والهولندية والإيطالية والبرتغالية والإسبانية والألمانية والبرتغالية والبهاساميلايويه و"الكتالانية التاميل" وغيرها، ويوجد حوالي 138 محكماً من مختلف أرجاء العالم من ذوي الاختصاصات المختلفة ، وأما بالنسبة لقاعدة البيانات المتعلقة بالقضايا

[20] www.adrforum.com . تاريخ زيارة الموقع 30/5/2013 .

التي تم فصلها من قبل المنتدى[21] ، فنجد أنها مثل قاعدة البيانات التابعة للمحكمين يوجد بها كامل التفاصيل من معلومات ومن ناحية خاصية البحث فيها ، ويوجد الكثير من القرارات الصادرة[22] التي تكون صادره من قبل شخص بصفته قاضي وكذلك بصفته كمحكم .[23]

وجعل الباب مفتوحاً لأي شخص يتصف بالحيادية والنزاهة والمهنيين القانونيين للانضمام إلى منتدى التحكيم القومي من خلال إرسال السيرة الذاتية إليهم ويتم الحصول على مجموعه من الفوائد المشتركة -:

- من خلال جعل حل المنازعات بشكل أكثر كفاءة وقانونية وكلفة معقولة من خلال أتباع القانون.
- المساعدة من قبل المهنيين الذين يديرون الحالات الخاصة في مجال عملهم.
- جميع الإجراءات تتم من خلال القواعد المبسطة التي أصدرها منتدى التحكيم القومي والتي ذكرتها سابقاً.
- الاجتماعات التي تعقد بين الوسطاء والمحكمين ذوي الخبرة من أجل تبادل الخبرات.
- دعاوى مجانية لحضور جميع المؤتمرات في المنتدى.
- تحسين نظام التقاضي المدني.

ومما يلاحظ على جميع مراكز التحكيم السابقة والمعتمدة من قبل منظمة الآيكان، أنها جميعاً تذكر بأنها في مقدمه جميع المراكز، وأنها تحتل المرتبة الأولى في تسوية المنازعات بالطرق البديلة ، وأن جميع هذه المراكز تقوم بتطبيق وسائل تسوية المنازعات جميعها من تحكيم ووساطة وتوفيق، وحتى أن بعضها يقوم بأعمال أخرى لا تتعلق بتسوية المنازعات أو التقاضي، وتقوم بتطبيق قوانين أو قواعد أخرى، بالإضافه إلى القواعد الموحدة لتسوية منازعات أسماء النطاقات ، والمنتدى مختص فقط

[21] للاطلاع على قاعدة البيانات الخاصة بالقضايا أنظر http://domains.adrforum.com/decision.aspx. تاريخ زيارة الموقع 30/5/2013 .

[22] انظر الى القضيه رقم FA0001000092016.

[23] http://domains.adrforum.com/panel.aspx. تاريخ زيارة الموقع 30/5/2013 .

بالنطاقات العامة التي نصت عليها القواعد الموحدة لمنظمة الآيكان دون غيرها من النطاقات .

وتبلغ الرسوم التي يتقاضاه المنتدى حسب الجدول التالي :-

الرسوم (بالدولار الأمريكي) :-

الهيئة التي تنظر النزاع تتكون من ثلاثة أعضاء .	الهيئة التي تنظر النزاع تتكون من عضو واحد فقط .	عدد أسماء النطاقات (a) المتنازع عليها
$2,600	$1,300	1 – 2
$2,900	$1,450	3 – 5
$3,600	$1,800	6 – 10
$4,500	$2,250	11 – 15
الاتصال بالمنتدى لتحديد السعر.	الاتصال بالمنتدى لتحديد السعر.	16 أو أكثر

المطلب الثالث: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) [24]

المنظمة العالمية للملكية الفكرية واختصارها (الويبو)، وهي منظمة غير ربحية تتبع لوكالة الأمم المتحدة المكرسة لاستخدام الملكية الفكرية (البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية، إلى غير ذلك) كوسيلة لحفز الابتكار والإبداع. تأسست في عام 1967، وعدد الدول الأعضاء فيها 185 دولة عضواً ، ويقع مقرها الرئيسي في جنيف –سويسرا، واعتمدتها الآيكان في ديسمبر من عام 1999 لتقديم خدمة تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء النطاقات والعلامات التجارية ، ورسومها متشابهه وقريبه إلى حد ما مع المراكز الأخرى المعتمدة من قبل الآيكان .[25] فرسم الإيداع للعضو الواحد الذي سينظر النزاع هو 1500 دولار يشمل من 1 - 5 أسماء نطاقات متنازع

[24] http://www.wipo.int/. تاريخ زيارة الموقع 30/5/2013 .

[25] رمزي أحمد ماضي ، مقال منشور على جريدة الغد بعنوان (اليوم العالمي للملكية الفكرية: الابداع-الجيل القادم)، 1 أيار 2013.

عليها ، فيأخذ العضو ألف دولار كأتعاب له بينما يقوم مركز الويبو يتقاضى 500 دولار فقط[26] ، ومنذ عام 1999 وحتى عام 2011 قام مركز التحكيم التابع للويبو بحل 21.097 شكوى متعلقة بالقواعد الموحدة التابعة لمنظمة الآيكان ، وأما في عام 2010 فقام بحل 2.696 شكوى أي بزيادة مقدارها 28% بالنسبة لعام 2009 ، كانت الأطراف بالشكاوى المقدمة للمركز من 163 دولة ، وكانت اللغات المستخدمة هي 18 لغة من مختلف أنحاء العالم ، ورغم تراجع استعمال اللغة الإنكليزية بنسبة 2% مقارنة بسنة 2008، فقد بقيت اللغة الإنكليزية هي اللغة الأكثر استعمالا في إجراءات الويبو (بنسبة 84٪)، وتناول المركز أيضا قضايا أخرى مستعملا 13 لغة أخرى، منها (حسب الأكثر استعمالا) الإسبانية والفرنسية والهولندية والألمانية والصينية والإيطالية واليابانية والكورية والسويدية والبولندية والبرتغالية والرومانية والتركية. وظل نظام الحروف ASCII [27](الأبجدية الإنكليزية) الأكثر استعمالا في أسماء النطاقات المتنازع عليها، وهناك عدد صغير من أسماء النطاقات باللغات الصينية والدانمركية والفرنسية والألمانية والتركية والإسبانية.[28].

وتهدف السياسة الموحّدة التي كانت الويبو قد اقترحتها في سنة 1999 وأصبحت مقبولة كقاعدة دولية لتسوية منازعات أسماء النطاقات بعيدا عن المحاكم التقليدية، إلى إحباط المساعي التعسفية الرامية إلى تسجيل علامات تجارية كأسماء نطاقات والمعروفة باسم (السطو الإلكتروني) أو (السرقة الإلكترونية) والحدّ من ذلك التعسف على وجه التحديد، وتعليقا على نجاح السياسة الموحدة لمنظمة الآيكان، قال المدير العام للويبو، السيد فرانسيس غري:"لقد أثبتت السياسة الموحدة أنها بديل رائد وعالمي ومنخفض التكلفة يمكن الاستعاضة به عن الدعاوى القضائية. وهي تقدم حلا عمليا للمساعي

[26] سيتم توضيح ذلك في نهاية هذا المطلب .
[27] اختصار لـ (American Standard Code for Information Interchange) ويطلق عليها بالعربيه أسكي.
[28] ورقه تم إعدادها من قبل مركز التحكيم التابع للويبو للتعريف بالقواعد الموحده والويبو، منشورة على موقع الويبو بعنوان: The Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy and WIPO،World Intellectual Property Organization (August) 2011.

التعسفية التي ترمي إلى تسجيل علامات تجارية كأسماء نطاقات والتي تعد مشكلة حقيقية حيث إن آثارها الملموسة ونتائجها المنشودة لا تنحصر عادة في موقع بعينه والأمر كذلك بالنسبة لوضعها القانوني."[29]

ويتفق الباحث مع هذا الرأي الى حدٍ ما، اذ يجب النظر بجدية الى هذه السياسة من أجل إدخالها الى الأنظمة القضائية للدول وليس استبدالها بالقضاء التقليدي، وذلك لما تتمتع به من ميزات عالية ومتطورة الى حد ما مع القوانين التقليدية ، وللحاجه الملحه الى قوانين متطورة تواكب التطورات الهائلة للاقتصاد والتكنولوجيا.

والويبو بالإضافه إلى اختصاصه بالنظر في المنازعات المتعلقة بالنطاقات العامة ، فإنه مختص أيضا بالنطاقات المحلية لبعض دول العالم مثل :- أنجولا (it.ao و co.ao) وبوليفيا (bo.) و جزر كايمان (ky.) وكوستاريكا (cr.) والجمهورية الدومينيكية (do.) وهندوراس (hn.) و هولندا (nl.)، يليها إسبانيا (es.) وفرنسا (fr.) وسويسرا (ch.) والمكسيك (mx.) وأستراليا (au.) ورومانيا (ro.) وتوفالو(tv.) والجبل الأسود(me.) وأيرلندا(ie.).

ويقيم المركز حلقات عمل منتظمة بشأن تسوية منازعات أسماء النطاقات للجهات المهتمة[30]، واجتماعات للمحكمين والوسطاء المستعان بخدماتهم.[31]

ومن أهم القضايا المرفوعة أمام مركز الويبو والتي تأثر بها الكثيرون في جميع أنحاء العالم هي القضية ذات الرقمD2009-0331 ، والتي كانت على أسماء النطاقات التالية:

< official-fulham-tickets.com>,<official-liverpool-tickets.com>,

---

[29] مقال منشور على موقع الويبو بعنوان :(العلامات التجارية تتصدى للسطو الإلكتروني في سنة2009 والسياسة الموحدة لتسوية منازعات أسماء الحقول تصبح مؤاتية لنظامنا الإيكولوجي) ، جنيف ، 23-03-2010 .

[30] انظر قائمة اللقاءات التي ينظمها المركز على الموقع التالي: www.arbiter.wipo.int/events..

[31] عبدالله عبد الكريم عبدالله ، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الانترنت ، دار الجامعه الجديده ، الازاريطة – الجزائر ، 2009 ، ص294.

<official-manchestertickets.com>,<official-tottenham-tickets.com>, <official-westham-tickets.com>

وذلك في بطولة كأس العالم ، حيث قامت مجموعة فرق إنكليزية؛ وهي فولهام وليفربول ومانشستر يونايتد، وتوتنهام، ووست هام، برفع شكوى موحدة ضد مدعى عليه واحد تورط في بيع تذاكر من خلال أسماء نطاقات تضمنت جميع أسماء هذه النوادي. ومن خلال هذا القرار تم إحداث سابقة مهمة بشأن الظروف التي يحق فيها لعدد من المدعين رفع شكوى موحدة أمام الويبو ضد مدعى عليه واحد ، وتم الحكم بنقل أسماء النطاقات إلى الأندية المدعية ، دون الحكم بأي تعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالأندية ، وذلك كما ذكرنا سابقا، أنه في القواعد الموحدة لا يحكم سوى بنقل اسم النطاق أو إلغائه أو إبقائه دون الحكم أو التطرق لأية أمور أخرى ، مثل:- العقوبات الجزائية أو الغرامات المالية أو التعويضات المالية ، وهذا يؤدي الى اضعاف من قوة الاعتماد الكامل على القواعد الموحدة ، وذلك لما تعتريه من نقص بعدم إحاطة الحكم بجميع نواحي النزاع، وإنما يقتصر القرار بنقل اسم النطاق أو عدم نقله .[32]

ومنظمة الويبو من المنظمات الدولية الكبرى التي ساهمت في حماية الملكية الفكرية بشكل عام ، والعلامات التجارية بشكل خاص ، وقد ساهمت في إعداد القواعد الموحدة وتطويرها ، والعمل على إيجاد أسس ووسائل أكثر تطورا وبساطة لحماية العلامات التجارية وحماية مالكها حسن النية ، فقد قامت مؤخرا بإنشاء مركز مختص لتبادل معلومات العلامات التجارية (Trademark Clearinghouse) وسيتم العمل به بتاريخ 26 مارس 2013 من خلال إنشاء قاعدة بيانات عالمية ضخمة للعلامات التجارية، وهو الأول من نوعه المختص بأسماء النطاقات ،وهذه قاعدة البيانات ستتيح للشركات والأفراد العمل على حماية علاماتهم التجارية، وسيتم إدخال أسماء النطاقات العالمية أو

---

[32] لمعرفة التفاصيل الكاملة للقضية http://www.wipo.int/amc/en/domains/decisions/html/2009/d2009-0331.html تاريخ زيارة الموقع 30/5/2013 .

العامة لقاعدة البيانات ، وكذلك السماح للشركات والأفراد وأي شخص لديه الحق في العلامات التجارية المشاركة بالمعلومات المتوافرة لديه في قاعدة البيانات من أجل حماية حقوقه، فهي عبارة عن قاعدة بيانات مركزية ضخمة تقوم بالتحقق من البيانات المتعلقة بالعلامات التجارية المسجلة ، وذلك بهدف تقليل العبء على مالكي العلامات التجارية حسني النية ، ويتم الدخول إلى قاعدة البيانات من خلال الموقع الالكتروني http://trademark-clearinghouse.com من أجل ما يلي:-

أولاً:- التحقق من صحة العلامة التجارية؛ وذلك من خلال إدخال البيانات المتعلقة بالعلامات التجارية وتكون المسؤولة عن عملية التحقق من هذه البيانات هي شركة Deloitte Enterprise Risk Services .

ثانياً:- الوصول إلى قاعدة بيانات الإدارة والتي تقوم الآيكان بالعمل في هذه القاعدة مع شركة IBM لتقوم بتوفير قواعد البيانات ذات الصلة بالنطاقات العامة الجديدة لسياسة التسجيل Sunrise والتي يسمح من خلالها لأصحاب العلامات التجارية القانونين الفرصة لتسجيل علاماتهم كأسماء نطاقات في وقت مبكر بالمقارنة مع بقية الأشخاص.

وسياسة Trademark Claims Services التي تقوم على أنه عند القيام بعملية تسجيل لاسم نطاق مطابق لعلامة لتجارية فإنه يمنع عليك ذلك، ويتم إخبار صاحب العلامة التجارية بذلك.[33]

وفيما يلي الرسوم التي يتقاضاها مركز الويبو مقابل عملية تسوية النزاع :-

1- عضو واحد

الرسوم بالدولار الأمريكي	عدد أسماء النطاقات المتنازع عليها
1500 [500 :للعضو: 1000; لمركز الويبو]	1 to 5
2000 [700 :للعضو: 1300; لمركز الويبو]	6 to 10
يتم تحديده عند الاتصال بمركز الويبو	اكثر من 10

[33] انظر الموقع http://www.gtldstrategy.com/tag/trademark-claims-service/ والموقع http://www.icann.org/en/news/announcements/announcement-25feb13-en.htm تاريخ زيارة الموقعين 30/5/2013 .

2- ثلاثة أعضاء

الرسوم بالدولار الأمريكي	عدد أسماء النطاقات المتنازع عليها
رئيس الهيئة: 1500; العضو: 750; مركز الويبو:[4000 1000]	1 to 5
رئيس الهيئة: 1750; العضو: 1000; مركز [5000 الويبو: 1250]	6 to 10
يتم تحديده عند الاتصال بمركز الويبو	اكثر من 10

<u>المطلب الرابع: مركز التحكيم لمحاكم التحكيم التشيكية للنزاعات الداخلية.</u>

هي محكمه تحكيم غير ربحية تقع في مدينة (براغ) عاصمة جمهورية التشيك ، تابعة في العمل لغرفه التجارة التشيكية[34] وغرفه الزراعة التشيكية[35] ، تأسست في عام 1949 وتمارس عملها بالمنازعات الداخلية والدولية، وقامت في عام 2011 بتسوية أكثر من 3000 نزاع تحكيم، وفي عام 2005 تم اختيارها لتسوية المنازعات التي تتعلق بالنطاقات eu. من قبل المفوضية الأوروبية ، وتم البدء في الدعاوى المتعلقة بالنطاق eu. في مارس 2006 وقد تم النظر خلال عام كامل في ما يقارب 1000 دعوى (نزاع) ، وتم إصدار ونشر ما يزيد على 900 قرار في هذه النزاعات حتى عام 2007، وتقوم بإدارة النزاعات للعلامات التجارية في 21 لغة من أصل 23 لغة من لغات الاتحاد الأوروبي الرسمية [36]، وتم إطلاق خدمة استخدام التوقيعات الالكترونية المتقدمة في عام 2007، وفي شهر واحد من عام 2008 تم اعتماد محكمة التحكيم التشيكية لتكون المزود الرابع لخدمة تسوية منازعات أسماء نطاقات من قبل منظمة الآيكان ، وكانت قبل ذلك المحكمة التشيكية المعتمده من قبل منظمة الآيكان تقوم بتوفير خدمة تسوية منازعات بالطرق البديلة للنطاق eu. بجميع لغات الاتحاد الأوروبي (ما عدا لغتين الايرلندية والمالطية) وكذلك لغات بلدان أخرى ، وفي عام

---

[34] بالانجليزية (Czech Chamber of Commerce) لمزيد من المعلومات انظر www.komoracz.eu. تاريخ زيارة الموقع 5/6/2013 .
[35] بالانجليزية (Agricultural Chamber of the Czech Republic) لمزيد من المعلومات انظر http://en.soud.cz/. تاريخ زيارة الموقع 5/6/2013 .
[36] وكانت هنالك لغتان مستثنيان هي الايرلندية والمالطية .

2009 تم اعتمادها لإطلاق خدمة تسوية المنازعات من قبل منظمة الآيكان للنطاقات الدولية العامة مثل ..
com .net, .org, .biz, .info, .mobi ، وفي 6/3/2009 اعتمدت كمزود لخدمة تسوية المنازعات للنطاقات .co.nl. وفي 26/2/2013 جاء اعتمادها كمزود لخدمة تسوية المنازعات للنطاقات sx. .[37]

وتقوم المحكمة التشيكية بعرض المزايا الرئيسية لتطبيقها القواعد الموحدة لتسوية منازعات أسماء النطاقات وهي :-

1- انخفاض التكاليف والرسوم لتسوية النزاع عن طريق القواعد الموحدة فتبدأ التكلفة من 500 يورو للعضو الواحد في الهيئة .

2- يمكن تقديم الشكوى الواحدة على أكثر من مدعى عليه .

3- توفّر حسابات رئيسية لأطراف النزاع من أجل السير والمشاركة في إجراءات القواعد الموحدة التي قد يشارك فيها (المحامين والمسجلين ومزودي الخدمة والمسجلين).

4- لديهم مجموعه من أعضاء فريق متخصص من ذوي الخبرة العالية ، تم اختيارهم بناء على القواعد الموحدة .

5- قاعدة بيانات يتم تُحدَّث بشكل مستمر للقرارات التي يتم اتخاذها من خلال تطبيق القواعد الموحدة.[38]

ويتوافر لدى المحكمة التشيكية أكثر من 130 محامياً من ذوي الخبرة في حل منازعات الملكية الفكرية التي تحدث في بيئة الانترنت ، ومن أجل تعزيز الاتساق في اتخاذ القرار عُيِّن 37 خبيراً من ذوي الخبرة في المجالات الأخرى .[39]

---

[37] http://www.adr.eu. تاريخ زيارة الموقع 5/6/2013 .

[38] لمزيد من المعلومات أنظر http://www.adr.eu/adr/help/index.php#12 . تاريخ زيارة الموقع 5/6/2013 .

[39] لاستعراض قائمة المحكمين مع السيره الذاتيه لهم أنظر http://www.adr.eu/adr/panelists/index.php. تاريخ زيارة الموقع 5/6/2013 .

إضافة لما ذكر تم عمل تخفيض الرسوم التي تتقاضاها محكمة التحكيم التشيكية عند حل النزاع وذلك لفترة زمنية معينة هي من 17/2012 ولغاية 31/12/2013 ، مقداره 700 يورو يتم تطبيقه على كل شكوى قدمت بغض النظر عن عدد أسماء النطاقات المتنازع عليها، وعدد أعضاء الهيئة الناظرة في النزاع (فعلى سبيل المثال رسوم النزاع على اسم نطاق واحد والتي سينظرها عضو هيئة واحد سيكون 600 يورو بدلاً من 1300 يورو، والرسوم لستة أسماء نطاقات متنازع عليها والذي سينظر النزاع فيها فريق مكون من ثلاثة أعضاء ستكون 3300 يورو بدلاً من 4000 يورو الخ...).[40]

عدد أسماء النطاقات المتنازع عليها الموجودة في الشكوى	الرسوم لأعضاء الهيئة			الرسوم الإدارية لمحكمه التحكيم التشيكية		المجموع النهائي للرسوم باليورو	
	عضو واحد	ثلاثة أعضاء للهيئة					
		العضو المترئس	لكل عضو آخر	العضو الواحد	ثلاثة أعضاء	العضو الواحد	ثلاثة أعضاء
1 to 5	250	1200	600	250	700	500	3100
6 to 10	500	1500	800	300	900	800	4000
11 to 20	750	1800	900	400	1100	1150	4700
21 to 30	750	2100	1050	400	1300	1150	5500
31 to 40	1000	2400	1200	500	1500	1500	6300
41 to 50	1000	2700	1350	500	1700	1500	7100

[40] http://www.adr.eu/arbitration_platform/fees.php . تاريخ زيارة الموقع 5/6/2013 .

يتم تحديدها عند الاتصال بمحكمة التحكيم التشيكية.	51 او اكثر ,

ويلاحظ أن الرسوم التي تتقاضاها محكمة التحكيم التشيكية هي منخفضة جداً بالمقارنة مع المراكز الأخرى المعتمدة من قبل منظمة الآيكان ، وكذلك وجود قاعدة بيانات يتم تحديثها بشكل مستمر خاصة بالشكاوى المتعلقة بأسماء النطاقات والقرارات الصادرة منها على خلاف منتدى التحكيم القومي الذي نجد عند العودة إلى قاعدة البيانات الخاصة بالشكاوي والقرارات المتعلقة بنزاعات أسماء النطاقات أن آخر شكوى قد تم تسجيلها على الموقع هي في سنة 2000 ولا يوجد أي اشارة لشكاوى أخرى بعد تلك السنة .

ويتم تقديم طلب تسوية النزاع لمحكمة التحكيم التشيكية من خلال الموقع الالكتروني التابع لها ، من خلال إنشاء حساب خاص بالمشتكي من خلال نظام خاص تابع للمحكمة كما ذكرنا سابقاً، يتم من خلاله تقديم جميع المعلومات والبينات المتعلقة بالنزاع ، ومتابعة كافة الإجراءات من خلال هذا الموقع ومن الحساب الذي يتم إنشاؤه بكل سهولة ويسر، ويقوم المركز بمحاولات لتطوير الوسائل المستخدمة عن طريق شبكة الانترنت لتصبح الأمور أكثر سهولة ويسراً لجميع أطراف النزاع من مدعي ومدعى عليه ومزود الخدمة ومسجل اسم النطاق والمحامين ، ويعد ذلك ميزة بالنسبة إلى مركز معتمد حديثاً من قبل الآيكان الذي كان مختصاً فيما قبل ببعض أسماء النطاقات في الاتحاد الأوروبي إلى أن تم اعتماده من قبل الآيكان .[41]

<u>المطلب الخامس: المركز العربي لفض النزاعات [42].</u>

هو المركز الخامس المعتمد في العالم, و يشكل وجوده في المنطقة العربية أهمية خاصة بالتركيز على المنازعات المتعلقة بأسماء المجال خاصة بوجود محكمين من مختلف دول العالم و قادرين على حل

---

[41] للاطلاع أو القيام بعمل حساب على الموقع انظر :-
http://www.adr.eu/arbitration_platform/register.php تاريخ زيارة الموقع 5/6/2013 .
[42] (ACDR) اختصار لـ The Arab Center for Dispute Resolution .

منازعات أسماء المجال بعدة لغات، وأضاف أنه يأمل ان يمارس هذا المركز مهامه ويقوم بدوره في خدمة المنطقة على أكمل وجه، وتم تكليف الدائرة القانونية في مجموعة طلال أبوغزاله باتخاذ الإجراءات اللازمة لتأسيس المركز العربي لفض النزاعات على أن يكون المركز مملوكاً بالكامل للجمعية.

ويهدف المركز أيضاً إلى العمل على تسوية النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية وتشجيع الدراسات والبحوث وإصدار المنشورات العلمية وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل فيما يتعلق بمجال الملكية الفكرية .[43]

وتم اختياره للعمل كإحدى الجهات الرسمية الموفرة لخدمة تسوية المنازعات فيما يخص السياسة الموحدة لتسوية نزاعات أسماء النطاقات (UDRP)، و تم تأسيس المركز العربي لفض النزاعات بالتضامن فيما بين الرابطة العربية للوساطة والتحكيم في الملكية الفكرية والمجمع العربي للملكية الفكرية ، ومقرها كائن في مدينة عمان، بالأردن مع مكاتب إضافية في بلدان عربية أخرى، ويعتبر المركز العربي لفض النزاعات أول موفر لخدمات تسوية منازعات UDRP مقره في دولة عربية.[44]

واشترطت الآيكان مجموعة من الإجراءات لكي يتم اعتماد مقدمي خدمة تسوية نزاع وذلك بأن يكونوا على دراية بالسياسة والقواعد المتعلقة التي أصدرتها الآيكان ويقومون بإرسال الطلب إلى البريد الكتروني أو البريد العادي الخاص بالآيكان ويجب أن يحتوي الطلب على ما يلي :

1. نظرة عامة على قدرات ومهارات مقدم الطلب وخلفيته في توفير خدمة حلول نزاع بديلة (ADR) ، بما في ذلك وصف لسجل إنجازات مقدم الطلب الخاص بمعالجة النواحي الكتابية لإجراءات خدمة ADR المستعجلة .

---

[43] مقال منشور على الموقع الالكتروني لجريدة الرأي بعنوان "تأسيس المركز العربي لفض النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية" ، الأردن ، 7/5/2013 .

[44] http://www.icann.org/ar/news/announcements/announcement-2-01mar13-ar.htm تاريخ زيارة الموقع 04/12/2013 .

2. قائمة بأسماء ومؤهلات الأعضاء الاستشاريين الذين يقترحهم مقدم الطلب ليتم إدراجهم في قائمته المنشورة؛ ووصف لمتطلبات التصفية التي استخدمها مقدم الطلب في اختيار الأعضاء الاستشاريين الذين سيتم إدراجهم في القائمة .

3. وصف لأدوات القياس التدريبية والتعليمية التي يقترحها مقدم الطلب للاستعمال من قبل الأعضاء الاستشاريين المدرجين بخصوص نزاعات أسماء النطاقات، والسياسة ذات الصلة، والقواعد المرتبطة بها .

4. تعهد من قبل مقدم الطلب بعدم منع أو إعاقة أي عضو من الأعضاء الاستشاريين المدرجين من العمل كعضو استشاري لنزاعات أسماء النطاقات التي يديرها مزودون معتمدون آخرون .

5. نسخة من القواعد الإضافية التي يقترحها مقدم الطلب (بما في ذلك بيان الرسوم) .

6. وثائق إجراءات التشغيل الداخلي المقترحة من قبل مقدم الطلب في حالة طلبها، ستحتفظ الآيكان بهذه الوثائق سرًا .

7. جدول مقترح بتنفيذ مقدم الطلب لبرنامجه الخاص بإدارة الإجراءات وفقًا للسياسة، بما في ذلك بيان بقدرة مقدم الطلب الإدارية فيما يتعلق بعدد الإجراءات المتخذة بصورة شهرية.

8. بيان أي قيود مطلوبة على عدد الإجراءات التي يقوم مقدم الطلب بمعالجتها، سواءً أثناء فترة بدء التشغيل أو بصورة دائمة .[45]

9. وصف لكيفية إدارة الإجراءات التي يقترحها مقدم الطلب ، بما في ذلك تفاعلاته مع الأطراف، والمسجلين، والآيكان ، والمزودين المعتمدين الآخرين .

---

[45] http://www.icann.org/ar/help/dndr#approve-provider تاريخ زيارة الموقع 5/6/2013 .

10.وصف للكيفية التي يعتزم مقدم الطلب استخدامها لنشر قرارات الهيئات في الإجراءات التي يديرها، وتعهد بتزويد الآيكان بنسخ كافة أجزاء قرارات الهيئات التي لم تُنشر .

وبصفة عامة، تقوم منظمة الآيكان بفحص مقدمي الطلبات لتحديد ما إذا كان مقدم الطلب قد أظهر قدرته على معالجة الإجراءات في سياق مستعجل، وعالمي، ومباشر عبر الإنترنت بطريقة منظمة وعادلة . تتضمن الخصائص الهامة بصفة خاصة :

أولاً. يجب أن يتمتع مقدم الطلب بسجل إنجازات في معالجة النواحي الكتابية لإجراءات خدمة ADR بكفاءة . وتعتبر الآيكان المراجعة الصحيحة لمرافعات التوافق الإداري والتوزيع الموثوق والموثّق جيدًا للوثائق إلى الأطراف والهيئات من القدرات الضرورية بالنسبة للمزودين . وفي حال فقدان سجل الإنجازات القوي في معالجة الوظيفة الكتابية، يجب إرسال خطة مفصلة بتوفير تلك القدرات عادةً .

ثانياً. يجب أن يقترح مقدم الطلب قائمة بالمحايدين المؤهلين بدرجة عالية الذين يوافقون على العمل كأعضاء استشاريين . ويجب أن تتضمن قائمة مقدم الطلب عشرين شخصًا على الأقل . ويتوقع تمامًا من مقدمي الطلبات أن يقوموا بتدريب المحايدين المدرجين فيما يتعلق بالسياسة والقواعد، وتكنولوجيا أسماء النطاقات، والمبادئ القانونية الأساسية القابلة للتطبيق على نزاعات أسماء النطاقات . ولذلك، لا ينصح بالقوائم الطويلة جدًا للمحايدين . يجب على مقدم الطلب إما تقديم قائمة بالأعضاء الاستشاريين من دول متعددة، وإمّا اقتراح خطة لتوسيع قائمته لتصبح متعددة الجنسيات، في حال تقديمه لقائمة تشمل دولة واحدة أصلاً .

ثالثاً. يجب أن تُظهر القواعد الإضافية والإجراءات الداخلية الخاصة بمقدم الطلب أنه يفهم القواعد التشغيلية للسياسة والقواعد المرتبطة بها .[46]

[46] http://www.icann.org/ar/help/dndr تاريخ زيارة الموقع 5/6/2013 .

المبحث الثاني: الإجراءات الإدارية في تطبيق القواعد الموحدة لتسوية المنازعات

الإجراءات الموجودة في السياسة الموحدة لتسوية منازعات أسماء النطاقات لا تختلف عن الإجراءات الموجودة في المحاكم ، وكان الهدف منها هو توفير وسيلة سريعة ورخيصة تحقق العدل بين الأطراف في النزاع ، بعيداً عن أروقة المحاكم التي تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، بالإضافه إلى المصاريف الضخمة بالمقارنة مع القواعد الموحدة والتي لا تحتاج إلى جهة قانونية للمساعدة في أغلب الأحيان ، وتكون الإجراءات متشابهه إلى حد كبير مع الإجراءات الموجودة في المحاكم ، إلا أنها مبسطة ومسهلة ومتطورة بشكل أكبر، إذ إن عملية تسوية النزاع تتم من خلال شبكة الانترنت ، فتبدأ في عملية تقديم الشكوى من قبل المدعي(مالك العلامة التجارية) وذلك ما سأبحثه في المطلب الأول ، ويقوم المدعى عليه (مالك اسم النطاق) بعملية الرد على ادعاءات المدعي؛ وذلك ما سأبحثه في المطلب الثاني .

المطلب الأول :- عملية تقديم الشكوى من قبل المدعي (مالك العلامة التجارية) وفق القواعد الموحدة لتسوية منازعات أسماء النطاقات

لا تتصدى الهيئة الإدارية من تلقاء نفسها للفصل في النزاع ، ولكنها تحتاج لذلك عند تقديم شكوى من جانب المدعي (مالك العلامة التجارية) يدعي فيها اعتداء شخص آخر على علامته التجارية بتسجيله اسم نطاق له نفس تسمية العلامة، ويقدم المدعي شكواه إلى إحدى جهات أربع[47] حددتها القواعد.[48]

---

[47] والجهات الأربعه التي تم ذكرها سابقاً هي : (المركز الآسيوي لحل منازعات أسماء النطاقات ، منتدى التحكيم القومي ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ، مركز التحكيم لمحاكم التحكيم التشيكية للنزاعات الداخلية).

[48] شريف محمد غنام ، المرجع السابق ، ص231.

وكما ذكرنا سابقاً ، فإن اللجوء إلى القواعد الموحدة هو اختياري بالنسبة للمدعي (مالك العلامة التجارية) ، وإجباري بالنسبة للمدعى عليه (مالك اسم النطاق) ، وذلك لأن المدعى عليه عند تسجيله اسم النطاق من خلال العقد الموقع بينه وبين أحد المسجلين المعتمدين من قبل منظمة الآيكان ، يتضمن العقد بنداً واضحا وصريحا بأن القواعد الموحدة التابعة لمنظمة الآيكان هي المخولة بحل النزاع ، أما القرار الصادر من قبل الهيئة فهو غير إلزامي ويمكن لأي طرف اللجوء إلى المحاكم للطعن في ذلك القرار.

وعملية تقديم الشكوى تتم عبر مجموعة من الخطوات تتمثل في :-

1- التقدم بالشكوى إلى أحد المزودين المعتمدين من قبل الآيكان ،وتكون الشكوى حسب الإجراءات الموجودة في الموقع الالكتروني التابع للمزود المعتمد والتي لا تختلف عن بعضها بعضاً من حيث المضمون ، ولكنها قد تختلف من حيث الشكل وطريقة البرنامج المعد من قبل الموقع لتقديم الشكوى (قد يكون مثلاً محكمة التحكيم التشيكية حيث يجب إنشاء حساب خاص بالمدعي على الموقع من أجل التقدم بالشكوى ، أو الويبو فيتم التقديم من خلال نموذج شكوى موجود على الموقع وإرسالها) ، ويجب أن تكون الشكوى المقدمة وأية ملحقات أخرى إلكترونياً .

2- يقوم المدعي بتقديم المعلومات الخاصة به من الاسم وعناوين البريد العادي والبريد الإلكتروني وأرقام الهاتف والفاكس الخاصة ، وأي ممثل مخول من قبله ليحل محل المدعي في الإجراءات الإدارية [49].

3- يقوم بتحديد الطريقة المفضلة للاتصال المباشر به خلال الإجراءات الإدارية .[50]ويفضل أن لا تكون هذه الوسيلة هي البريد الالكتروني ، لأن من مساوئ البريد الالكتروني أنه لا يمكن العلم بأن الطرف المستقبل للرسالة (الايميل) قد استلمها بالفعل ، وحتى إذا وجدت لدى بعض

---

[49] انظر المادة 3/ب/2 من القواعد الموحدة .
[50] انظر المادة 3/ب/3 من القواعد الموحدة .

المواقع خاصية تفيد بأنه تم استلام الرسالة ، ولكن العائق هنا هو هل الشخص المقصود هو الذي استلم الرسالة ،وذلك على خلاف الطرق التقليدية مثل الفاكس ، الذي يعلمك في الحال إذا ما فشل إرسال الورقة المرسلة.

4- تحديد عدد أعضاء الهيئة الإدارية التي ستقوم بنظر النزاع ، فيقوم باختيار هيئة مكونة من عضو واحد أو ثلاثة أعضاء ، وفي حال اختياره لثلاثة أعضاء ، فيجب عليه تقديم أسماء المرشحين الثلاثة الذين سيقومون بنظر النزاع وتفاصيل الاتصال الخاصة بهم (يتم اختيار هؤلاء المرشحين من قبل أي قائمة للمزودين المعتمدين من قبل منظمة الآيكان).[51] فهنا لا يمكن أن يقتصر الاختيار من خلال أعضاء الهيئة الموجودين في قائمة مزود واحد ، وإنما يمكن الاختيار من خلال أكثر من مزود .

فإذا قام المدعي باختيار هيئة مكونة من عضو واحد فإنه يقوم هو بدفع الرسوم ، وكذلك إذا اختار أن ينظر النزاع من قبل ثلاثة أعضاء فيقوم هو أيضاً بدفع الرسوم ، أما إذا اختار المدعي أن الهيئة تتكون من عضو واحد واختار المدعي عليه هيئة من ثلاثة أعضاء، يطالب المدعى عليه بدفع نصف الرسوم المطبقة على هيئة من ثلاثة أعضاء ، وفي حال عدم دفع المدعى عليه للرسوم فينظر النزاع من قبل هيئة تتكون من عضو واحد فقط ، فعند اختيار المدعي للهيئة تتكون من عضو واحد فأنه يحق للمدعى عليه أن يقوم بطلب لردها والمطالبه باختيار هيئة تتكون من ثلاثة أعضاء بشرط أن يقوم المدعى عليه بدفع نصف الرسوم بسبب اختياره لها، أما عند اختيار المدعي لهيئة تتكون من ثلاثة أعضاء فلا يحق للمدعى عليه الطلب برد هذه الهيئة .[52]

5- تقديم اسم المدعى عليه (مالك اسم النطاق). وتشمل عنوان البريد العادي وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف والفاكس، وأية معلومات أخرى تسمح للمزود بإرسال الشكوى ، ويتحمل المزود

---

[51] انظر المادة 3/ب/4 من القواعد الموحدة .
[52] أنظر المادة 5/ج من القواعد الموحدة .

المسؤولية عن استخدامه لكافة السبل المتاحة بشكل معقول لتحقيق الإخطار الفعلي للمدعى عليه، وتسقط هذه المسؤولية عن المزود من خلال تحقيق الإخطار الفعلي أو استخدام الإجراءات التالية للقيام بذلك[53]:

1- عندما يتم إرسال الإخطار الكتابي من الشكوى لكل من عناوين البريد العادي والفاكس (أ) الواردة في بيانات تسجيل اسم النطاق المقيدة في قاعدة بيانات مسجل Whois[54] لحامل اسم النطاق المسجل وجهة الاتصال الفنية، وجهة الاتصال الإدارية و(ب) العناوين المقدمة من قبل المسجل للمزود لجهات الاتصال الخاصة الموجودة في فواتير التسجيل.

2- إذا تم إرسال الشكوى بما في ذلك أية ملحقات إلكترونيا عبر البريد الإلكتروني إلى عناوين البريد الإلكتروني لجهات الاتصال الخاصة بدفع الفواتير والجهات الفنية والإدارية، والى <اسم النطاق المتنازع عليه>@postmaster[55]. و إذا كان اسم النطاق (أو "www" يعقبها اسم النطاق) ينتهي إلى صفحة ويب نشطة (غير الصفحة العامة التي يعرفها المزود إليها ويحتفظ بها المسجل أو مزود خدمة الانترنت) يكون الإرسال إلى أي عنوان أو رابط بريد إلكتروني على صفحة الويب تلك، ويقصد بذلك عندما يكون لمالك اسم النطاق أكثر من موقع مربوط على اسم النطاق المتنازع عليه ، فتتم المراسلة من خلال أية طريقة اتصال موجودة على الموقع المربوط على اسم النطاق .

ج- إرسال الشكوى بما في ذلك أية ملحقات لأي عنوان بريد إلكتروني أخطر به المدعى عليه المزود أنه المفضل لديه ، وإلى جميع عناوين البريد الإلكتروني الأخرى المقدمة من قبل المدعي .

---

[53] انظر الماده 2/أ من القواعد الموحدة .

[54] موقع إلكتروني تابع لمنظمة الآيكان يقوم بعرض البيانات والمعلومات لمالكي أسماء النطاقات تم شرحه في الفصل السابق، وهو مفيد من أجل الأشخاص الذين يستخدمون أسماء النطاقات بسوء نية .

[55] هو مكتب البريد الاقليمي الذي من وظائفه المساعدة في العثور على المراسلات المفقوده ،وفي حالة المزود يقوم هذا المكتب بإرسال رساله بعدم وصول الرسالة إلى المدعى عليه ، للمزيد من المعلومات حول مكتب البريد الاقليمي زيارة الموقع التالي:- http://www.wisegeek.com/what-does-a-postmaster-do.htm تاريخ زيارة الموقع 6/6/2013 .

6- تحديد اسم النطاق المتنازع عليه ، من الممكن أن يكون هنالك أكثر من اسم نطاق ولكن يشترط أن تعود جميع ملكيتها للمدعى عليه نفسه.

7- تحديد المسجل الذي قام بتسجيل اسم النطاق وقت تقديم الشكوى .

8- تحديد العلامة (العلامات) التجارية أو علامة (علامات) الخدمة التي تقوم عليها الشكوى ،وفيما يخص كل علامة القيام بوصف السلع أو الخدمات إن وجدت، مع تحديد أي العلامات التجارية المستخدمة (ويجوز للمدعي أن يقوم بوصف السلع أو الخدمات الأخرى التي سيقوم بتسجيلها بالمستقبل والتي قد يستعملها لاحقاً في العلامة التجارية).

9- يحدد المدعي في شكواه الأسس التي يستند عليها في الشكوى والتي تتمثل في أن المدعى عليه ليس له حق أو مصلحة مشروعة في اسم النطاق ، أو أن اسم النطاق قد تم تسجيله واستخدامه بسوء نية، ويحدد المدعي في شكواه ما إذا كان هنالك أية إجراءات قانونية اتخذت بحق مسجل اسم النطاق ، وبيان أن المدعي على استعداد للقيام بأي إجراء تكميلي تلزمه به الهيئة لحين النظر في النزاع.[56]

10- أن يقوم بتحديد الهدف من الشكوى ، وهي إما بنقل اسم النطاق أو إلغائه ، كما ذكرنا سابقا، فلا يستطيع المطالبة بأكثر من ذلك من تعويضات مالية أو عقوبات تأديبية، فأولاً: المطالبة بنقل اسم النطاق ، فهنا يصبح مالك العلامة التجارية هو مالك اسم النطاق وتترتب عليه جميع مسؤوليات المالك من مسؤولية مالية وتقنية وغيرها، وثانياً: إذا طالب بإلغاء اسم النطاق ، وذلك لعدم حاجته له مثلاً كأن يضيف عليه حرفاً أو كلمة تؤدي إلى تضليل أو جذب الزبائن أو تؤدي إلى استعماله بسوء نية لتشويه العلامة التجارية ، فاختصارا للوقت والجهد والمال

[56] مصطفى موسى العطيات ، مرجع سابق، ص391.

تكون مطالبته بحذف اسم النطاق ، ولهذه المطالبة تبعات أيضا ، لأن اسم النطاق يتم سحب ملكيته من مالكه ويصبح متاحاً للجميع، وبهذه الحالة يستطيع أي شخص أن يعيد تسجيله ، وقد يستخدمه الذي سجله مره أخرى بسوء نية، فيحتاج مالك العلامة التجارية أن يقوم بتقديم شكوى مرة أخرى ويتحمل المصاريف والوقت وهو ما يفوق نقل اسم النطاق إلى ملكيته .

11- تحديد أية إجراءات قانونية أخرى تم البدء فيها أو إنهائها تتعلق بأي من اسم(أسماء) النطاق التي هي موضوع الشكوى؛ ويشمل ذلك أية طلبات لتسجيل علامات تجارية تعود لمالك العلامة التجارية .

12- توضيح أنه تم إرسال نسخة من الشكوى، بما في ذلك أي مرفقات، جنبا إلى جنب مع ورقة الغلاف على النحو الذي تحدده القواعد الإضافية للمزود أو إحالتها إلى المدعى عليه (حامل اسم النطاق). وهنا يجب عليه أن يثبت ذلك من خلال المادة 3/هـ من القواعد الموحدة ((تعتبر كافة البلاغات المقدمة قد تمت بموجب هذه الطرق:-

(1) إذا كان الإرسال عبر الإنترنت في التاريخ الذي أحيل فيه البلاغ، شريطة أن يكون قد تم التحقق من تاريخ الإحالة أو حسب ما ينطبق.

(2) إذا تم استلامه عبر برقية هاتفية أو عبر الفاكس ويوجد تاريخ يقوم بتأكيد بأن الإرسال قد تم.

(3) إذا كان عبر خدمات البريد أو شركات النقل في التاريخ المدون على إيصال الاستلام)).

والذي يهمنا بجميع الطرق المذكورة أعلاه وأنه يجب التأكيد على تبليغ المدعى عليه بأي طريقة من الطرق ، وهنا يكون المدعي قد حدد وسائل الاتصال المفضلة لديه على خلاف المدعى عليه الذي سيقوم بتحديد وسائل الاتصال المفضلة لديه لاحقاً ، ونلاحظ أيضا أن القواعد الموحدة قد أعطت أوقاتا محددة وقصيرة لعدم الإطالة

في النزاع ، وهذا ينعكس سلباً على المدعى عليه الذي قد يكون في عطلة أو إجازه ولا يستطيع فحص وسائل الاتصال لديه كالبريد العادي أو البريد الالكتروني ، مما يؤدي إلى إضاعه الفرصة عليه للرد ، وجعل التبليغ صحيحاً بالنسبة للمدعي .

13- إقرار المدعي بأنه سيقدم عند وجود أي طعن أو إجراء يقضي بإلغاء الإجراءات الإدارية، أو التنازل عن اسم النطاق للولاية القضائية للقضاء المشترك.[57]

14- يقوم المدعي أو ممثله الاختتام بالبيان التالي للتوقيع (في أي شكل إلكتروني) :

"يقر المدعي أن مطالبه وتعويضاته المتعلقة بتسجيل اسم المجال أو النزاع أو قرار النزاع تكون فقط ضد صاحب اسم المجال ويتخلى عن كافة هذه المطالبات والتعويضات ضد (أ) مزود قرار النزاع والمتحدثين، إلا في حالة بحث مخالفات متعمدة، و(ب)المسجل و(ج) مدير السجل و(د) مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، فضلا عن مديريها والمسؤلين والموظفين والوكلاء".

"يقر مقدم الشكوى بأن المعلومات الواردة في هذه الشكوى كاملة ودقيقة بحسب علمه، وأن هذه الشكوى لم تقدم لأي غرض غير لائق مثل المضايقة، وأن التأكيدات الواردة في هذه الشكوى مبررة

[57] تم تعريف القضاء المشترك في بداية القواعد الموحدة في قسم التعريف حيث نصت المادة (1) من القواعد الموحده بأنه :(ويقصد به محكمة القضاء المختصة الموجودة في موقع (أ) المقر الرئيسي للمسجل (بشرط أن يكون حامل اسم النطاق قد ذكر في اتفاق التسجيل بأنه يحيل إلى الاختصاص القضائي لإحدى المحاكم المختصة بالفصل في المنازعات المتعلقة باسم النطاق أو التي تنشأ عن استخدامه)، أو (ب) عنوان حامل اسم النطاق كما هو موضح عند تسجيل اسم النطاق في قاعدة بيانات بروتوكول Whois الخاصة بالمسجل في الوقت الذي يتم فيه تقديم الشكوى للمزود).

في ظل هذه القواعد وبموجب القانون المعمول به الآن أو ما قد يتم تمديده من خلال الحجة المعقولة وحسن النية".[58]

وهنا ينقسم الإقرار إلى قسمين :-

أولاً: يتم التخلي عن جميع الحقوق والمطالبات والتعويضات مقابل المسجل والمزود والموظفين وبعبارة أخرى جميع الأشخاص التابعين لمنظمة الآيكان ، إلا في حالة إثبات وجود مخالفة وانتهاك متعمد من قبل أحدهم، مثل التقصير في التبليغ أو أن يقوم المزود بتعيين أعضاء هيئة لمصلحة المدعى عليه ، أو المماطلة في إنهاء الإجراء الإداري بقصد،فهنا تقوم منظمة الآيكان بحماية نفسها وحماية موظفيها من المسؤولية التي قد يتحملونها مقابل المدعي ، الذي قد يقوم عند وجود أي خطأ باللجوء إلى القضاء لمواجهة المدعي ومنظمة الآيكان (التابعين لها من مزود أو مسجل أو موظفين الخ...) ،أما من خلال هذا الإقرار فلا يستطيع إقامة الدعوى ضدهم إلا في حالة وجود خطأ متعمد بعد البدء بالإجراءات الإدارية .

ثانياً: بمواجهة المدعى عليه ، وذلك من خلال الإقرار بجميع الادعاءات والبيانات الواردة من المدعي صحيحة ، وأن هدف هذه الشكوى هو هدف شريف وصادق ، وليس من أجل الاختطاف العكسي[59] لاسم النطاق عندما يقوم بتقديم الشكوى بسوء نية من أجل الاستيلاء غير المحق على اسم النطاق ، وفي هذا الإقرار لا يوجد له أي قيمه في الإجراءات الإدارية ، لأنه إذا ثبت أن الإقرار غير صحيح أو هنالك سوء نية فعندها يكون الحكم برد شكوى المشتكي ، ولا يتم الحكم للمدعى عليه بأية تعويضات عن بدل الوقت والجهد وأحيانا الرسوم المبذولة في الشكوى ، وكل ما يخسره المدعي هو مجرد الرسوم التي يدفعها للمزود والهيئة، ونجد أن أغلب الشكاوى يكون المدعي فيها من

---

[58] المادة (14) من القواعد الموحدة.

[59] قامت القواعد الموحده بتعريف الاختطاف العكسي في المادة (1) : (ويقصد به استخدام السياسة الموحدة بطريقة سيئة في محاولة لحرمان مالك اسم نطاق مسجل من اسم النطاق).

الشركات العملاقة والضخمة ، والتي تكون الرسوم بالنسبة إليها مبالغ قليلة جداً .

15- القيام بإرفاق أي وثائق أو أدلة بما في ذلك نسخة عن مواد السياسة التي تنطبق على اسم النطاق المتنازع عليه، وأي علامة تجارية أو علامة خدمة تعتمد عليها الشكوى جنباً إلى جنب مع جدول الفهرسة مثل هذه الأدلة .[60]

16- القيام بدفع الرسوم المطلوبة من المدعي ، وذلك بالرجوع إلى القواعد الإضافية للمزود ،وإذا لم يتسلم المزود الرسوم في غضون عشرة أيام من تاريخ تلقي الشكوى، فيتم سحب الشكوى وإنهاء الإجراءات الإدارية.[61]

وحسب المادة 4/أ من القواعد الموحدة يقوم المزود بتدقيق الشكوى ومطابقتها مع السياسة والقواعد ،وإذا وجدت مطابقة يتم إحالتها مع المرفقات الالكترونية إلى المدعى عليه، ويرسل إشعاراً مكتوباً من الشكوى (جنبا إلى جنب مع ورقة الغلاف التفسيرية المنصوص عليها في القواعد التكميلية للمزود) إلى المدعى عليه حسب الطرق التي ذكرناها سابقاً، والمنصوص عليها في المادة 2/أ من القواعد الموحدة ضمن ثلاثة أيام ، وذلك بعد استلام الرسوم من قبل المدعي.

وإذا وجد مزود الخدمة أن الشكوى ناقصة ، يقوم فوراً بإخطار المدعي والمدعى عليه عن أوجه القصور الموجودة في الشكوى ، ويكون للمدعي خمسة أيام لتصحيح القصور أو النواقص الموجودة في الشكوى ، وبعد انقضاء هذه المدة سيتم اعتبار الشكوى مسحوبة دون المساس بأية شكوى قد تقدم بالمستقبل من قبل المشتكي .[62]

---

[60] المادة 15 من القواعد الموحدة.
[61] المادة 19/ج من القواعد الموحدة.
[62] المادة 4/ب من القواعد الموحدة.

المطلب الثاني :- عملية تقديم الرد من قبل المدعى عليه (مالك اسم النطاق) وفق القواعد الموحدة لتسوية منازعات أسماء النطاقات

بعد استكمال المدعي للشكوى وإرسالها للمزود ، كي يقوم المزود بتدقيقها ومن ثم إرسالها للمدعى عليه ، يقوم المدعى عليه بمجموعه من الخطوات للرد على المدعي تتمثل بما يأتي:-

1- يجب على المدعى عليه أن يقدم الرد على ادعاءات المدعي حسب المادة 5/أ من القواعد الموحدة خلال مدة 20 يوماً من البدء بالإجراءات الإدارية ، وتعتبر الإجراءات الإدارية قد بدأت عندما تكون الشكوى كاملة ولا يوجد بها أي قصور وبعد أن يقوم المدعي بدفع كامل الرسوم،ويبلغ المزود المدعى عليه بشكل رسمي بإحدى الطرق التي ذكرناها سابقاً، وعند عدم تقديم الرد السليم يعتبر ذلك تخلفاً من قبل المدعى عليه ، وعند عدم تقديم الرد خلال الفترة المحددة ينعكس ذلك سلبا على المدعى عليه في عدة نواحي هي :-

أ- تقوم الهيئة الإدارية بإصدار قرارها في غياب أي رد (دفوع وبينات) من قبل المدعى عليه ، وذلك عند انتهاء المدة، فإن الفرصة تنتهي أمام المدعي عليه لتقديم الرد ، وحتى إن تم إرساله متأخرا من قبل المدعى عليه ، إلا أن للهيئة الصلاحية بقبول الرد بعد المدة المحددة إذا وجدت أن هنالك ظروفاً استثنائية.[63]

ب- يقوم المدعى عليه بتفويت فرصة تقديم وسائل الاتصال المفضلة لديه ، وذلك من خلال فوات المدة المحددة لتقديم الرد المناسب الذي يوجد به كافه الدفوع والبينات ووسائل الاتصال .[64]

ج- لا يستطيع المدعى عليه القيام بانتخاب أعضاء الهيئة الإدارية ، أو الطلب بأن تكون الهيئة مكونة من عضو واحد بدلاً، بأن تتكون من ثلاثة

---

[63] المادة 5/د من القواعد الموحدة.
[64] المادة 5/أ/3 من القواعد الموحدة.

أعضاء، وإنما كما ذكرنا سابقاً اذا اختار المدعي أن تكون الهيئة تتكون من عضو واحد فإنه يحق للمدعى عليه أن يطلب هيئة تتكون من ثلاثة أعضاء بشرط دفع نصف الرسوم .[65]

وهذه الصعوبات لا يمكن دائماً أن يلام عليها المدعى عليه ، فقد يكون التأخير ناجماً عن أسباب كثيرة كأنْ يكون المدعى عليه خارج البلد لقضاء عطلة او إجازه، أو أن اللغة التي تمت مخاطبته بها تختلف عن لغته، وبالتالي سوف يواجه صعوبة في الرد وحصر البيانات والأدلة ، لذلك نجد أن القواعد قد منحت المزود عندما يجد أي ظروف استثنائية السماح بتمديد المدة فترة زمنية أخرى غير المحددة ، ولا يُمنح سوى مدة عشرة أيام لاستئناف القرار الصادر من قبل الهيئة لدى المحكمة ، وذلك لوقف قرار نقل أو حذف اسم النطاق .

2- يقدّم المدعي الرد وأية ملحقات بشكل الكتروني ، على أن يتم الرد تحديدا على التصريحات والادعاءات الواردة في الشكوى ويشمل جميع البنود الواردة في الشكوى، وذلك للاحتفاظ بتسجيل واستخدام اسم النطاق المتنازع عليه (وهذا الجزء من الرد يجب أن يكون لأي كلمة أو حدود الصفحة المنصوص عليها في قواعد المزود الإضافية).[66]

وهنا يجب أن يكون الرد لإثبات الحقوق والمصالح المشروعة حسب ما ورد في السياسة على سبيل المثال لا الحصر، والتي سبق أن تم شرحها في الفصل السابق من هذه الدراسه والمتمثلة:-

1- بأن المدعى عليه وقبل علمه بالنزاع (الشكوى المقدمة من المدعي ضد اسم النطاق الخاص به) أن يقوم باستخدام أو إثبات استعداده لاستخدام اسم النطاق بحسن نية لعرض أو طرح للسلع والخدمات .

---

[65] المادة 5/ب/4 من القواعد الموحدة.
[66] المادة 5/1/أ من القواعد الموحدة .

2- أو إثبات أن مالك اسم النطاق وبصفته كفرد أو مؤسسة أو كتاجر قد أصبح معروفا لدى فئة معينه من الجمهور ، حتى لو لم يكن حاصلاً على حقوق للعلامة التجارية أو علامة الخدمة .

3- يقوم المدعى عليه باستخدام اسم النطاق لأغراض مشروعة غير تجارية أو استخدام عادل لاسم المجال ، دون وجود القصد التجاري لتحقيق أهداف ربحيه تؤدي إلى وجود تضليل للمستهلكين أو العلامة التجارية أو علامة الخدمة.[67]

فيقوم باستخدام هذه الأمثلة التي تثبت حسن النية وغيرها من الأساليب التي تساعد على الرد ، وإقناع الهيئة الإدارية بأن هذا الامتلاك والاستخدام لاسم النطاق كان بحسن نية وليس بسوء نية ،ويكون الرد بالتفصيل على جميع ادعاءات المدعي (كما هو موجود بالمحكمة من لائحة ادعاء ولائحة جوابية)، وعند عدم الرد على أي بند من البنود، قد تعتبره الهيئة الإدارية عاجزاً عن الرد عليه ، مما قد يؤدي إلى قلب مجريات الشكوى .

3- تقديم الاسم وعنوان البريد العادي وعناوين البريد الإلكتروني، وأرقام الهاتف والفاكس الخاصة بالمدعى عليه (مالك اسم النطاق) وأي ممثل مفوض بالعمل مع المدعى عليه في الإجراءات الإدارية، وفي هذه الحالة لتكون طرق التواصل والتبليغات التي تتم قد تمت بصورة صحيحة ، لمعرفة جهات الاتصال للمدعى عليه ، ومعرفته بأن هنالك شكوى مقدمه ضده، فيقوم بتفقد جميع وسائل الاتصال لديه [68].

4- عملية تحديد أعضاء الهيئة الإدارية ، والتي إذا قام المدعي باختيار هيئة مكونة من عضو واحد وذلك حسب المادة 3/ب/4 من القواعد الموحدة ،وقام المدعي عليه باختيار هيئة مكونة من ثلاثة أعضاء حسب المادة 5/ب/4 من القواعد الموحدة ،يقوم المدعى عليه بدفع نصف الرسوم ،بينما إذا اختار المدعى عليه هيئة تتكون من

[67] أنظر المادة 4/ج من السياسة .
[68] المادة 5/ب/2 من القواعد الموحدة.

عضو واحد ، وقام المدعي بنفس الشيء ، أو قام المدعي باختيار هيئة تتكون من ثلاثة أعضاء فإن المدعي هو الذي يتحمل كامل الرسوم ، وتكون هذه الرسوم الخيار الأول في اختيار مزود خدمة تسوية المنازعات ، وكذلك يكون له الخيار الأول في اختيار عدد أعضاء الهيئة ويكون هو المسؤول الرئيسي عن الرسوم ،وللمحاولة في المساواة بين المدعي والمدعى عليه وزيادة مستوى الثقه لدى المدعى عليه بأن تكون الهيئة عادلة وغير منحازه لأي طرف، تم منحه قدرة اختيار أن يتكون أعضاء الهيئة من ثلاثة أعضاء ويقوم هو بدفع الرسوم بسبب اختياره، حتى لا تكون عملية انتقامية لزيادة قيمة الرسوم على المدعي .

5- وفي حال اختيار المدعي والمدعى عليه هيئة تتكون من ثلاثة أعضاء ، يتم تزويد مزود الخدمة بأسمائهم وطرق الاتصال بهم ، ليقوموا بالعمل كفريق واحد في الهيئة الإدارية ، ويتم اختيارهم من خلال القائمة الخاصة لأي مزود خدمة تسوية النزاع المعتمدين من قبل منظمة الآيكان ، وبمعنى آخر أنه لا يقتصر الاختيار فقط على القائمة الموجودة لمزود الخدمة الذي تم تقديم الشكوى له، وإنما يمكن اختيار الأعضاء من قائمة المزودين الآخرين المعتمدين .وإذا لم يقم المدعي أو المدعى عليه باختيار أعضاء الهيئة الثلاث خلال مدة خمسة أيام ،يقوم المزود بتعيين أعضاء الهيئة بنفسه.[69]

6- تحديد أي إجراء قانوني تم البدء فيه أو الانتهاء منه ،يتعلق بأسم النطاق (النطاقات) موضوع النزاع[70] ، يلاحظ أن النتيجة الوحيدة التي يتم الحكم بها حسب القواعد الموحدة هي الحكم بنقل اسم النطاق أو إلغائه ، وبعد صدور القرار يتم الانتظار لمدة عشرة أيام حتى يتم تنفيذه [71]، وذلك لإعطاء المدعى عليه (مالك اسم النطاق) المتأثر من قرار نقل أو إلغاء اسم النطاق فرصة لتقديم شكوى لدى القضاء ،فإذا تم تقديم شكوى للقضاء يقوم بتزويد المسجل

---

[69] المادة 6/ب من القواعد الموحدة.
[70] المادة 3/11 من القواعد الموحدة .
[71] أنظر المادة 4/ل من السياسة .

بورقة رسمية صادره من المحكمة تفيد بذلك ، ويتم وقف تنفيذ القرار حتى يتم الانتهاء من إجراءات المحكمة ، وعند البدء بأي إجراء قانوني خلال النظر في هذه الشكوى ، يكون للهيئة حرية الاختيار بتعليق أو إنهاء الإجراءات الإدارية أو إصدار أي قرار آخر، ويجب على أي طرف يقوم بإجراءات قانونية أخرى خلال فترة الإجراءات الإدارية فيما يتعلق باسم النطاق المتنازع عليه، أن يقوم بإخطار كل من الهيئة والمقدم على الفور .

7- تحديد نسخة الرد التي سيتم إرسالها للمدعي مع إرفاق أية أدلة أو مستندات يعتمد عليها المدعى عليه ، والقيام بفهرستها بالكامل مع هذه الوثائق .

8- يتم الاختتام بالبيان التالي يليه توقيع إلكتروني[72] لمقدم الشكوى أو ممثله المخول: "يشهد مقدم الشكوى أن المعلومات الواردة في هذه الشكوى هي أفضل ما عرفه وهي كاملة ودقيقة، ولم تقدم هذه الشكوى لأي غرض غير لائق مثل المضايقة، وأن التأكيدات الواردة في هذه الشكوى مبرره في ظل هذه القواعد وبموجب القانون المعمول به الآن، أو ما قد يتم تمديده من خلال الحجة المعقولة وحسن النية".

نلاحظ أنه في معظم الأحيان يقوم المدعي بدفع كامل الرسوم المرتبطة بالشكوى ، ولا يتم استرداد هذه الرسوم من قبل الطرف الخاسر كما هو الحال في أغلب المحاكم ، ويقوم المدعي بتحمل كامل الرسوم عند انتخابه لهيئة تتكون من عضو أو ثلاثة أعضاء ، بينما يقوم بتحمل نصف الرسوم إذا قام بانتخاب هيئة تتكون من عضو واحد ، وقام المدعى عليه بالمطالبة بجعلها هيئة تتكون من ثلاثة أعضاء

---

[72] التوقيع الالكتروني "عبارة عن حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات لها طابع منفرد تسمح بتحديد شخص صاحب التوقيع وتمييزه عن غيره" هدى حامد قشقوش ، الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية عبر الانترنت ، دار النهضه العربيه ، القاهره ، 2000 ، ص 48 وعرفه قانون المعاملات االلكترونية الأردني رقم (85) لسنة 2001 في المادة (2) بأنه: (البيانات التي تتخذ هيئة حروف او أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها وتكون مدرجة بشكل الكتروني أو رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة أخرى مماثلة في رسالة معلومات أو مضافة عليها أو مرتبطة بها ولها طابع يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقعها ويميزه عن غيره من أجل توقيعه وبغرض الموافقة على مضمونه.)

والقواعد الموحدة لا تقوم بفرض غرامات على أي طرف بأي شكل، من الاشكال ، وفي حال مرور المدة الزمنية للرد يتم اتخاذ القرار من قبل الهيئة ، وكذلك في حال اختطاف اسم النطاق العكسي الذي يكون بسوء نية عندها لا يتم الحكم بأية غرامة أو جزاء .

وقام المركز الآسيوي لحل منازعات أسماء النطاقات بتوضيح إجراءات تقديم الشكوى والمدة الزمنية لها حسب القواعد الموحدة لمنظمة الآيكان :-[73]

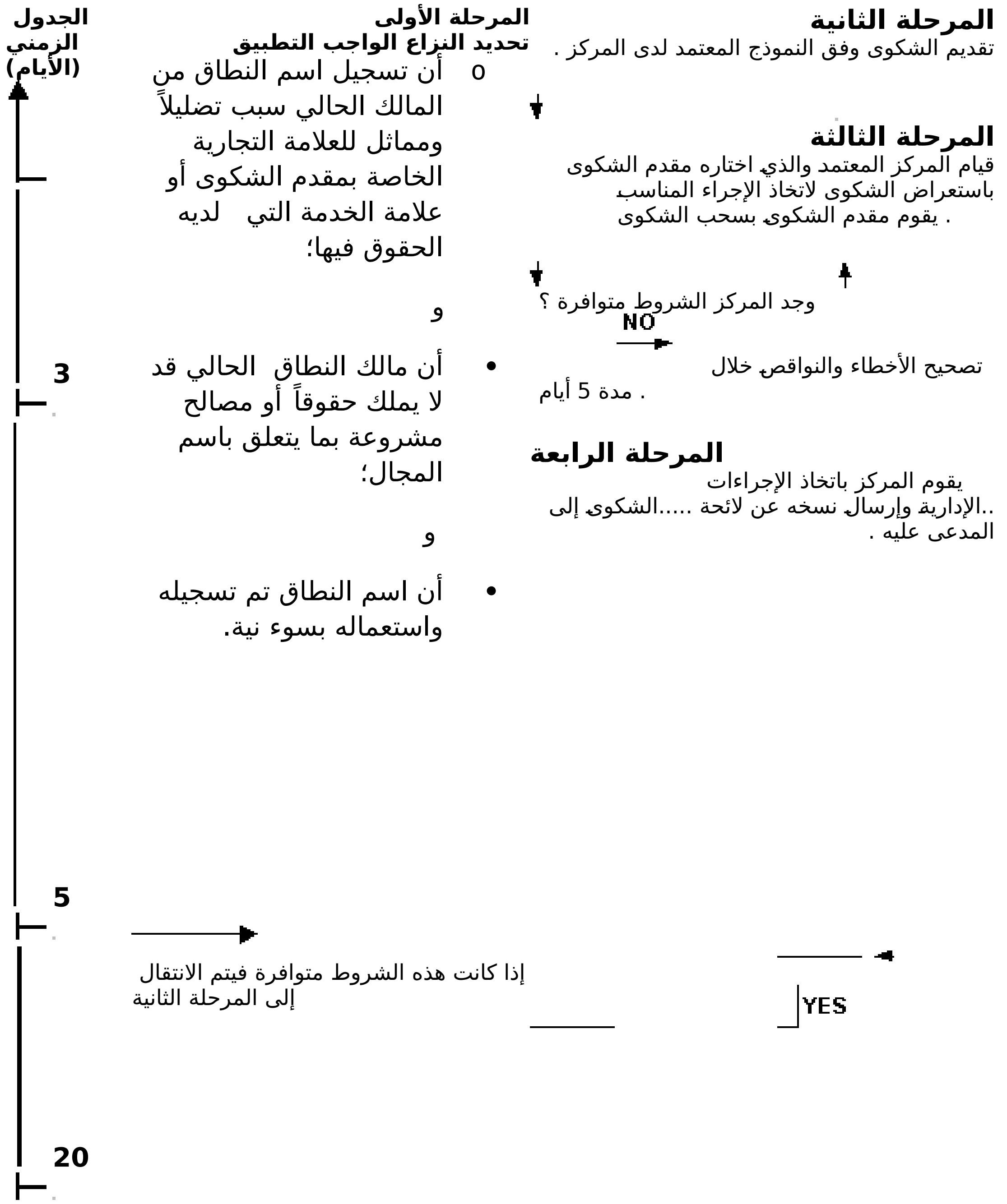

---

[73] https://www.adndrc.org/bj_flow_chart.html تاريخ زيارة الموقع 7/6/2013 .

المرحلة الخامسة

يقوم المدعى عليه بإرسال اللائحة الجوابية إلى المركز.

5

المرحلة السادسة

يقوم المركز بتعيين فريق الهيئة المختص .

14

المرحلة السابعة

تقوم الهيئة بإصدار القرار.

10

المرحلة الثامنة

يقوم المركز بنشر القرار على الموقع وتبليغ الأطراف بهذا القرار وكذلك المسجلين ومنظمة الآيكان.

كما نلاحظ أن الهيئة الإدارية تقوم بالفصل بالنزاع خلال مدة 45 يوماً تقريباً . وتفصل في النزاع المعروض عليها على أساس الوثائق والمستندات المقدمة إليها من الأطراف ، ويجوز أن تطلب من الأطراف تزويدها ببعض المستندات الضرورية أثناء نظر النزاع ، وفي حال تعدد النزاعات التي تتعلق باسم نطاق واحد بين نفس الأطراف ، فيجوز لكل طرف أن يطلب من الهيئة الادارية ضم الإجراءات في إجراء واحد، والأصل أن الهيئة الإدارية تنظر النزاع دون مرافعة الأطراف ، فهي تعتمد في حكمها فقط على ما قدمه الأطراف من مستندات ، وذلك باستثناء ظروف خاصة جداً.[74]

[74] شريف محمد غنام ، المرجع السابق ، ص ص239 - 240.

على عكس القضاء يجب أن لا يكون هناك جلسات استماع فردية (بما في ذلك الجلسات عبر الهاتف وعبر مؤتمرات الفيديو المغلقة وعبر أي طريقة من خلال الانترنت) ما لم تقرر الهيئة وفقاً لتقديرها وباعتبارها مسألة استثنائية تكون فيها مثل هذه الجلسات ضرورية للبت في الشكوى.

أما بالنسبة للغة التي ينظر بها النزاع، ففي حال اتفاق الأطراف على لغة معينة لنظر النزاع تأخذ الهيئة الادارية بهذه اللغة عند إخطارها في المنازعة وفي تخاطبها ومراسلاتها مع أطراف الدعوى، وإن لم يتم الاتفاق على هذه اللغة من قبل الأطراف فيتم اعتماد اللغة التي تم بها تسجيل اسم النطاق وفقاً لعقد التسجيل ما لم تقرر اللجنة لغة أخرى أكثر ملاءمة لظروف الدعوى .[75]

ويجوز للهيئة أن تأمر بتقديم أي من الوثائق بلغات أخرى غير لغة الإجراءات الإدارية من خلال ترجمتها كليا أو جزئيا إلى لغة الإجراءات الإدارية.

وعضو الهيئة الذي يتم اختياره يجب أن يكون عضواً محايدا ومستقلا قبل قبول التعيين، وعند وجود أي ظرف من الظروف التي تؤدي إلى وجود شك مبرر حول نزاهة أو استقلال العضو ، يجب إعلام المزود بذلك، وكذلك إذا نشأت في أي مرحلة من مراحل الإجراءات الإدارية ظروف جديدة يمكن أن تؤدي إلى الشك المبرر في حياد أو استقلال عضو الهيئة، كان على عضو الهيئة أن يكشف على وجه السرعة مثل هذه الظروف إلى المزود. وفي هذه الحالة، يكون لدى المزود حرية التصرف بتعيين عضو هيئة بديل، ولا يجوز لأي طرف من أطراف الشكوى أو من يمثله أن يقوم بأي اتصال أحادي الجانب مع الهيئة. وتجرى جميع الاتصالات بين الطرف والهيئة أو المزود في حالة التعيين النصفي لأعضاء الهيئة من قبل المزود وبالطريقة المنصوص عليها في القواعد التكميلية للمزود.

---

[75] مصطفى موسى العطيات ، المرجع السابق ،ص ص 393 – 394.

ويتم اتخاذ قرار الهيئة في حال كانت مكونة من ثلاثة أعضاء عن طريق الأغلبية[76] ، بموجب قرار خطي موضح فيه الأسباب التي يستند إليها ، ويتم تقديمه إلى المزود خلال 14 يوماً من تاريخ تعيين الهيئة (في حال عدم وجود ظروف استثنائية ، كما يجب أن يلتزم أي رأي مخالف بقرار من الأغلبية[77]. وإذا خلصت الهيئة إلى أن النزاع لا يقع ضمن نطاق الفقرة 4(أ) من السياسة، فيجب أن يدرج ما يفيد بذلك. فإذا اكتشفت الهيئة بعد دراسة ما قدم من وقائع وبينات أن الشكوى كانت بوازع سوء نية؛ كأن تكون محاولة لعكس اسم النطاق أو اختطافه على سبيل المثال، أو أن تكون بهدف مضايقة صاحب اسم النطاق في المقام الأول، فيجب على الهيئة أن توضح هذا في قرارها بأن الشكوى كانت بوازع سوء النية وأنها تشكل إساءة استخدام للإجراءات الإدارية ، دون وجود أي غرامة أو رادع كما ذكرنا سابقاً، ويتم خلال ثلاثة أيام من تلقي المزود لقرار الهيئة تبليغ نص القرار لكل من أطراف الشكوى والمسجل ، ويرسل المسجل تاريخ تنفيذ القرار إلى أطراف الشكوى وإلى المزود وإلى منظمة الآيكان ،ويقوم المزود بنشر القرار كاملا وتاريخ تنفيذه على موقع إلكتروني يسهل الوصول إليه من قبل الجمهور(ما لم تقرر الهيئة خلاف ذلك)، وعلى أية حال يجب نشر جزء من أي قرار يحدد الشكوى التي يتوافر فيها سوء النية.[78]

---

[76] المادة 15/ج من القواعد الموحدة.
[77] المادة 15/ب من القواعد الموحدة .
[78] المادة 15/هـ من القواعد الموحدة.

الخاتمة

قمت بـالبحث في منظمة الآيكـان الـتي جـاءت من خلال جهـود دولية لأجل تسوية المنازعـات ما بين أسـماء النطاقـات والعلامـات التجاريـة، وقمت بعرض مختصر لأسماء النطاقـات ومنظمة الآيكـان والمنظمـات الفرعية التابعة لها ، وعرضت لشرح القواعد الموحدة بشـكل تفصـيلي والدور الذي لعبته جنباً إلى جنب مع السياسة والقواعد الإضـافيه الـتي يقـوم بإصـدارها المـزود المعتمد من قبل منظمة الآيكـان ، وبحثت في نطاق تطبيق القواعد الموحدة وكذلك شروطها ، وقمت بـالتعرف على المزودين المعتمدين من قبل منظمة الآيكان ، وعلى الإجراءات الإدارية لتطـبيق القواعد الموحـدة ، وكيف لعبت القواعد الموحـدة دوراً فـاعلاً وقوي في تسـوية المنازعـات من خلال القواعد المتكاملة الـتي قـامت بإصدارها بمسـاعدة من المنظمـات الدولية والخـبراء والمختصـين في أسماء النطاقات والعلامات التجاريـة، وكيف قـام مـزودو خدمة تسـوية المنازعات بمحـاولات جـادة لتطـوير طريقة حل المنازعـات عن طريق شبكة الانترنت بشكل مبسط وسهل ، ومدى احـترام القواعد الموحـدة

للنظام القضائي وذلك قبل البدء في الإجراءات الإدارية أو خلالها أو بعد الانتهاء منها ، وهو ما جعل اللجـوء إلى القواعد الموحـدة أمـراً مريحـاً لأطراف النزاع ، وذلك لتمكنهم من اللجوء إلى التقاضي في أي مرحلة من مراحل حل الـــنزاع من خلال الإجـــراءات الإدارية ، وحـــتى لو بعد صـدور القـرار ، الـذي يفقد القـرار الإداري صـفته الإلزامية لأنه يمكن التغاضي عنه عند اللجوء للقضاء ، وحتى لو بعد مضي مدة عشرة أيــام ولم يقم المـدعى عليه بـاللجوء للقضـاء خلال تلك المـدة، وتم اللجـوء للتقاضي من خلال المحاكم بعد هذه المدة وبعد أن تم إصدار قـرار من قبل المـزود للمسـجل بنقل اسم النطـاق من ملكية المـدعى عليه إلى ملكية المدعي ، أو القيام بالغائه وجعله متاحاً مرة أخرى أمام الجميع .

اولاً: النتائج

توصل الباحث من خلال هـذه الدراسة إلى عـدة نتـائج تتلخص بالنقـاط التالية:

1- منظمة الآيكان منظمة دولية وغير ربحية ،تهدف بالدرجه الأولى إلى محاولة التقليل من المنازعـات الـتي تحـدث بين أسـماء النطاقـات والعلامـــات التجاريـــة، بطـــرق وقائية من خلال محاولة منع هـــذه المنازعات منذ بداياتها بوضع القواعد والاجـراءات الـتي تكفل حسن سير تسـجيل اسم النطـاق للجهه المناسـبه وطـرق علاجية بتسـوية المنازعات بطريقة سريعه وقليلة التكاليف وعادلة.

2- قـــامت منظمة الآيكـــان عند وضـــعها لنصـــوص القواعد الموحـــده والسياسه من خلال المنظمات الدولية والخبراء المختصـين بأسـماء

النطاقـــات والعلامـــات التجارية للمحاولة من جعلها قواعد وسياسة متكاملة تغني عن اللجوء إلى القضاء .

3- القواعد الموحـدة لا تكـون مختصة بجميع المنازعـات الـتي قد تثـور بين أسماء النطاقات والعلامات التجاريـة، وإنما تكـون مختصة فقط بتحديد مالك اسم النطاق الشرعي.

4- تطبق هــذه القواعد وتســوية المنازعـــات بشــكل الكــتروني على الأغلب، مع عـدم وجـود ما يمنع من القيـام بتسـوية الـنزاع بشـكل مباشر .

5- وجود مزودين معتمدين من قبل منظمة الآيكان لتزويد خدمة تسوية المنازعات لكل جزء من العـالم ، حـتى لا يكـون صـعباً أو مسـتحيلاً لبعض الدول .

6- الإجراءات الادارية التي يتم يتطبيقها تكون خلال مـدة زمنية محـددة وســريعة جــداً بالمقارنة مع القضــاء ، وجــاءت بــإجراءات متعادلة محاولة أن تعدل بين الأطراف.

إلا أن هنالك بعض **التوصـيات** الـتي يفضل على منظمة الآيكـان التنبه لها ، ووضع التعـديلات والإضـافات المناسـبة لها في القواعد الموحـدة لتسوية منازعات أسماء النطاقات وهي كالتالي:-

1- ضرورة توفير قاعدة ضخمة من البيانات والمعلومـات عن العلامـات التجارية لدى المسـجلين الموجـودين في جميع أنحـاء العـالم ،وذلك من أجل الحد من قاعدة " من يأتي أولاً ، يخدم أولاً " ،والتي قامت منظمة الويبو بالخطوة الأولى فيها.

2- ضــرورة وجــود جهة تقــوم بالمراقبة على قــرارات الهيئة الإدارية ، وكذلك جهة يتم اسـتئناف القـرارات إليها (كما هو حاصل في أنظمة التقاضي العادية) ،من أجل الحصول على قرارات أكـثر عـدلاً وتقبلاً لدى الأطراف.

3- إيجاد الجزاء المناسب عند وجود سوء النية لدى المــدعي،وذلك عند قيامه بمحاولة للاختطاف العكسي لاسم النطاق.

4- إيجاد التعويضات المناسبة للمدعي عند حدوث أضرار وخسائر جراء استغلال اسم النطاق المتنازع عليه بسوء نية .

5- جعل صلاحية للمدعى عليه جنبــاً إلى جنب مع المــدعي في اختيــار مزود خدمة تسوية المنازعات ، لأن المدعي هو الـذي يقـوم باختيــار المزود ، وبالتالي سيقوم باختيار المـزود الأنسب له ، الـذي سـينحاز إلى جانبه مثلاً أو تكون القواعد الإضافية للمزود أنسب له .